اجتهادات
مكان للعدالة

أعاد احتفال الحزب الاشتراكى البرتغالى بعيده الخمسين قبل أيامٍ التذكير بإنجازه الكبير فى انتخابات 2022. فقد حصل على الأغلبية المطلقة منفردًا، وشكَّل حكومةً لا تعتمدُ على دعم مجموعاتٍ يساريةٍ صغيرة بخلاف الحال فى حكومته السابقة التى أسقطها انضمامُ الحزب الشيوعى والكتلة اليسارية إلى أحزاب اليمين عند مناقشة مشروع الميزانية فى أكتوبر 2021 .

ليس هذا هو المهم الآن. المهمُ أنه حقَّق هذا الإنجاز اعتمادًا على برنامجٍ يهدفُ للذهاب إلى مدى أبعد فى تحقيق العدالة الاجتماعية، رغم كل المعوقات التى تجعلُ هذا الهدف بعيد المنال اليوم. العناصرُ الأساسية فى هذا البرنامج هى أقصى ما يمكنُ التطلع إليه فى عصر الرأسمالية المالية والليبرالية الجديدة. رفعُ الحد الأدنى للأجور بنسبةٍ كبيرة، وزيادةُ رواتب موظفى المؤسسات الحكومية والقطاع العام، وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على المواد الأساسية، وتيسيرُ قروض الإسكان ووضع ضوابط تمنعُ استغلال المصارف ظروف المحتاجين إليها، وتحولُ فى الوقت نفسه دون حدوث «فُقاعة» تنفجر فى وجه الجميع.

لا يجرؤ معظم الأحزاب الاشتراكية الأخرى فى أوروبا على تبنى برنامج يجعلُ للعدالة الاجتماعية مكانًا فى عالم يسودُه الظلم. يكتفى أكثرُها بما قل، وإن لم يذُل، وبإجراءاتٍ رمزية لا ترقى إلى مستوى سياسة اجتماعية. تكافحُ هذه الأحزابُ للفوز فى الانتخابات، ويرى قادتُها أن تبنى سياسة اجتماعية متكاملة ترفُ فى هذا الزمن. ومع ذلك يخسرُ أكثرُها. لا يوجدُ فى السلطة الآن سوى سبعة منها. ولا يحكمُ منفردًا سوى الحزب الاشتراكى فى كلٍ من البرتغال ومالطا. الأحزابُ الخمسةُ الأخرى تقودُ حكوماتٍ ائتلافيةً فى ألمانيا وإسبانيا والدنمارك ورومانيا وسلوفينيا.

ويبدو أن كلمة السر فى نجاح الاشتراكى البرتغالى هى قدرة قيادته على مد جسور قوية مع المستثمرين والفئات الاجتماعية العليا والميسورة، وإدارة حوارٍ معها لإقناعها بأن الفئات الدنيا والوسطى لن تتمكن من الاستمرار فى تحمل أعباء الأزمة الاجتماعية منفردة. والدرسُ المستفادُ أن الحوار الجاد القائم على المصارحة والشفافية والمشاركة الكاملة يمكن أن يُقرِب البعيد، حتى إذا كان فى بُعد العدالة الاجتماعية فى زمننا.